

## الغسيل المالي الوسخ للغرب

2019-04-13 بروجيكس سنديكيت

بقلم: أندرس آسلوند

كيفية - ان فضائح غسيل الاموال ما تزال مستمرة وكان اخرها في استونيا حيث هناك تقارير تشير الى ان احد فروع بنك دانسك قد تعامل مع حوالي 200 مليار يورو (225 مليار دولار امريكي) من الدفعات المشبوهة حول العالم في السنوات الاخيرة.

على الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي لم يقدموا لغاية الان اي رد منسق للتعامل مع المشكلة بل على العكس من ذلك فدائرة الخزانة الامريكية انتقدت بشدة مؤخرًا مفوضية الاتحاد الاوروبي بسبب وضع اربع مناطق تابعة للولايات المتحدة الامريكية (ساموا الامريكية وغوام وبورتوريكو والجزر العذراء الامريكية) في قائمة المناطق القضائية التي فيها "انظمة ضعيفة لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب" ولكن عوضا عن لوم بعضهما البعض، يتوجب على الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي العمل معا من اجل تعزيز التوافق على كيفية التعامل مع هذه المسألة.

ان غسيل الأموال في شكله الحالي يعتبر جديد نسبيا. ان التحرر المالي حول العالم والذي بدأ في اواخر الثمانينات أدى الى زيادة كبيرة في التهرب الضريبي ولكن المشكلة لم تكن ضمن اهتمامات صناع السياسات حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي كشفت عن الرابط بين غسيل الاموال وتمويل الارهاب ولكن من العوامل الصادمة قرار المحكمة العليا الأمريكية في قضية اتحاد المواطنين ضد مفوضية الانتخابات الفيدرالية بالسماح بضخ مبالغ غير محدودة من الاموال المشبوهة في الانتخابات بالبلاد ومنذ هجمات روسيا على الانتخابات الرئاسية الامريكية سنة 2016 اصبح غسيل الاموال مجددا قضية امن قومي.

لقد تعرضت اوروبا كذلك للتدخلات الروسية ولكنها تواجه أيضا مشاكل مختلفة عن الولايات

المتحدة الامريكية ونظرا لإن النظام المصرفي الاوروبي مفكك ولا يتم تأمينه ومراقبته بشكل كاف، يبدو ان المؤسسات المالية الاوروبية الشمالية لا تدرك دائما النشاطات غير المشروعة التي تحصل من وراء ظهرها وعلى النقيض من ذلك فإن النظام المصرفي الامريكي يتم تأمينه ومراقبته بشكل كامل ولكن على الرغم من ذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بشرعة ممارسات خارج النظام المصرفي كان يجب منعها.

بعد ان تبنت الولايات المتحدة الامريكية سنة 2001 قانون باتريوت لمكافحة التمويل الارهابي، كان يتوجب على البنوك الامريكية معرفة عملائها او المخاطرة بفرض رسوما قاسية جدا عليها وفي فترة الخمس سنوات التي تلت الازمة المالية سنة 2008، دفعت البنوك في الولايات المتحدة الامريكية حوالي 230 مليار دولار امريكي على شكل غرامات لارتكابها مخالفات مختلفة. ان النتيجة هي ان البنوك الامريكية تشعر بخوف شديد من الوقوع في مشاكل قانونية وعليه قامت بتأسيس دوائر قوية للتقيد والالتزام الداخلي.

لقد كان قانون باتريوت فعالا في تنظيف العمل المصرفي وطرده البنوك الوهمية المجهولة من النظام المالي العالمي. ان المشكلة هي انه ينطبق فقط على القطاع المالي فمذ 2002 تم اعفاء القطاع العقاري من الاحكام الرئيسية بالقانون المتعلق بغسيل الاموال بينما توجد اعداد لا تعد ولا تحصى من الشركات الوهمية والتي توجد مقراتها المزعومة في ويلمينغتون وديلاوير وشركات محاماة يمكنها نقل الاموال تحت حماية سرية العلاقة بين المحامي والعميل.

توجد أبعاد عميقة لتلك الثغرات القانونية حيث تقدر وزارة الخزانة الامريكية انه يتم غسل مبلغ 300 مليار دولار امريكي محليا كل عام وابتداءا من يونيو 2018 فإنه يوجد ما قيمته 1,7 تريليون دولار امريكي من الاوراق المالية الامريكية في جزر كايمان أي اكثر من تلك الموجودة في الصين (وتحتل المرتبة الثانية فقط بعد اليابان).

بالنسبة لاوروبا فإن هناك قوانين مماثلة ضد غسل الاموال ولكن الوضع يختلف من جوانب مهمة فالاتحاد الاوروبي ينظر في موضوع شفافية الملكية بشكل جاد. لقد تبني الاتحاد الاوروبي المبدأ التوجيهي الخامس فيما يتعلق بغسيل الاموال في يونيو 2018 وهو يتجاوز قانون باتريوت بسبب

طلبه وجود تقارير عامه عن ملكية المسءفءء لعممع الاصول في كل القءاعاء ولس فقط القءاع المصرفي.

لكن اوروبا كانت ضعيفة للغاية في مراقبة الءءءقءاء النءءءة للبنوك وءارءها. ان العراءاء المفروضة على غسيل الاموال مءءوءة لءءءة انها لا ءشكل اي راءع ءءقءي. ان البنوك نفسها ءنظر الى الاءراءاء الوقاءءة المفروضة على انها ازعاج بيروقراءي فقط ءءء لا يوجد لديها ءافء لءءوير ءوائر الءقءء واللاءزام الءي يءءها المرء في الولااء الءءءة الامرءكءة.

ءءوجب على المؤسساء المالمة الاوروبءة من اجل ءلق ءوافء مناسبة ءبني المءال الامرءكءي والءءء بفرض رسوم قوية على الءءاوزاء المصرفءة ولكن المشكلة الاءرى هءي ان اوروبا ءفءقء لوكالة قوية لمءافءة غسئل الاموال ءشبه شبكة ملاءءة الءراءم المالمة في الولااء الءءءة الامرءكءة وكما اظهر ءوشوا كءرءشءنباوم من صءءوق مارءال الالماني وءىكولاس فيرون من معءء بءءرسون للاءءصاءاء العالمءة فان اوروبا ءءءاج بشءة الى هءءة مرءءءة ءءءءة للءركءز فقط على هءءه المشكلة.

ان قءءءة بنك ءانسك هءي ءلئل على هءا النقص علما ان بنك ءانسك كبنك رئءسء مقررء الاءءاء الاوروبءي هو ءءء اءراف البنك المرءكءي الاوروبءي ولكن سلءة البنك المرءكءي الاوروبءي لا ءشمل مراقبة وضبط غسئل الاموال فهءءه المسألة من اءءصاء الءءة الءنظءمءة المالمة ءءنماركءة ولكن لا ءسءطء سلءاءاء المصرفءة بالءنمارك ان ءكون على اءلاء مسءمر على نءشاءاء بنك ءانسك في اسءونءا وءءى عنءما اءلءقء الءءة الءنظءمءة الاسءونءة ءءءءراءءها، كانت اسءءابءه السلءاء الءنماركءة بطءءة مما ءوءى بان البنك المهمءن بالءنمارك هو في واقع الأمر اكبر من قءءرة السلءاء على ءنظءمه.

ءءءاج الولااء الءءءة الامرءكءة بءورها الى وقف السماع للمالك المسءفءء النءاءى للاصول الامرءكءة باءفاء هوءءه. ان بامكان وزءر الءزانة الامرءكءي انهاء الاعفاء المؤقء للاصول العقارءة بءرة قلم لكن الغاء الشركاء المءهولة ومنع شركاء المءاماة من العمل كبنوك سءءطلب ءشرءعءاء فءءرالمءة ولءسن الءظ فان الرءءسة ءءمقراءءة الءءءة للءءة الءءماء المالمة في الكونءرس

الامريكي ماكسين واترز قد وضعت تلك القضايا على رأس اولوياتها.

يجب على الولايات المتحدة الامريكية واوروبا وقف المشاحنات بينهما حيث يتوجب على الطرفين التعلم من بعضهما البعض واصلاح العيوب الواضحة في انظمة الإنفاذ لديهما ففي اقتصاد العولمة هذه هي الطريقة الوحيدة للتغلب على الاشخاص السيئين.

\* أندرس آسلوند، زميل أقدم في المجلس الأطلسي في واشنطن العاصمة. ومؤلف كتاب: أوكرانيا ما الذي أخطأ وكيفية إصلاحه، تحدي النمو في أوروبا (مع سيمون ديانكوف)، والكتاب المقبل رأسمالية كروني الروسية

<https://www.project-syndicate.org>

.....

\* الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية